الشمولية ،الاسس ، الخصائص ، مسالك النقاد المعايير، مناهج التصنيف

كلية العلوم الاسلامية - قسم الحديث استاذة المادة: د.نضال علي حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

شمولية منهج النقد عند المحدثين

جعل المستشرقون ومن تبعهم ممن ينتسبون للاسلام يوردون الشبه في الأحاديث، ويخالفونها بعقولهم، زعما منهم أن ذلك نقدا وتمحيصا للأحاديث ويتهمون المحدثين بانهم لم ينقدوا متون الحديث، بل متى ما صح السند قبلوا الحديث وإن كان مخالفًا لصريح المعقول والمنقول.

وهذه فرية لا يمكن أن تصحّ بل لا يقولها إلا جاهل بالتراث الإسلامي الضخم في الحديث أو متجاهل له مآرب أخرى.

فقد برع المحدّثون في نقدهم للأسانيد والمتون، واهتمُّوا بالنقدين اهتماما بالغاً وانتهجوا منهجا علميا وعقليا دقيقا في نقد الأحاديث، أسانيدها ومتونها، وإن رميهم بعدم الاهتمام بنقد المتن ما هي إلى دعوى تفتقد إلى أي دليل أو برهان، وتتهار أمام أدنى بحث علمى، ونورد هنا بعض الادلة والبرهان رداً على دعواهم الباطلة:

أولا: إنَّ المحدث يعتمد في حكمه على الأحاديث أعتماداً كلياً على نقد السند، ويأتي نقد المتن تبعاً له فالسند هو طريق تصحيح نسبة المتن إلى من روي عنه، فإذا صحت نسبة المتن نظر فيه نظرة أخرى بحسب المعنى لتصحيحه، فقد يكون فيه تصحيف فيعدل، أو قلب أو ادراج، فيعرف، أو تعارض فيصار إلى دفعه بوجه من الوجوه المقررة عند أهل العلم.

ثانيا: ليس الأصل عند المحدثين هو نقد المتن إلا ما كان واضح الدلالة أنه لا يمكن صدوره عن النبي(صلى الله عليه وسلم)، قيل لشعبة: من أين تعلم أن الشيخ يكذب؟ قال: إذا روى عن النبي(صلى الله عليه وسلم): لا تأكلوا القرعة حتى تنبحوها، علمت أنه بكذب.

ثالثاً: أن كل علة ونكارة في المتن يجب أن يكون لها أصلاً في الإسناد، لأن ناقل المتن وراويه إنما هو من سلسلة الإسناد، ويعرف ذلك بجمع طرق الحديث وبيان القول في الرواة لمعرفة من الذي يمكن أن يأتي منه الوهم، حتى أن بعض المحدثين يلجئون في هذه الحالة إلى التعليل بما ليس بعلة كالعنعنة، واحتمال الخطأ، والظن أن الحديث أدخل على الشيخ بلا دليل واضح على ذلك.

رابعاً: أن نقد المتون ليس أمراً محدثاً بل هو أمر سلكه علماء الصحابة، وتبعهم في هذا أئمة الحديث من التابعين ومن بعدهم، ثم تطور النقد الحديثي وانتشر وظهرت الكتب الخاصة به، ثم جاء دور النقاد المحدثين الذين كانوا من بلدان مختلفة، ومن جماعات متنوعة فأخذوا علوم مشايخهم فوجد علم نقد الحديث سندا ومتتا وأصبح علما متكاملا له قواعده وأصوله.

قواعد كلية في نقد الحديث:

وضع علماء الحديث قواعد في نقد الحديث منها:

القاعدة الاولى: صحة الاسناد لا تستلزم صحة المتن.

القاعدة الثانية: الحكم على الرواة لا يكون إلا بعد جمع وسبر مروياته، وتتبع متونها، وقد يضعف الراوي بسبب ذلك.

القاعدة الثالثة: التوثيق والتجريح مسألة اجتهادية تعتمد على غلبة الظن.

شروط المتن الصحيح

- ١- عدم الشذوذ: (أي: مخالفة الثقة لمن هو اوثق منه).
- ٢- عدم العلة: (مثل الادراج ، الانقطاع ، الاضطراب ، الاقلاب وغير ذلك).
 - ٣- عدم النكارة: (أي: التفرد بالحديث ، مع مخالفة من هو أوثق).

الأسس التي اعتمدها المحديثين في منهج النقد.

يقوم منهج النقد عند المحدثين على أسس ثابتة تتمثل بما يلي:

١- الإيمان بالغيب، قال تعالى: {الم *ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ *الَّذِينَ يؤمنُونَ بالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ}.

٢- الإيمان بصدق نبوة محمد (صلى الله عليه وسلم) ورسالته، وأن طاعته (صلى الله عليه وسلم) واجبة ، قال تعالى: {فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ
 ثُمَّ لاَ يَجدُواْ فِي أَنفُسِهمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ نَسْلِيمًا } .

٣- انهم ينظرون إلى السنة على أنها وحي غير متلو، فأن كانت صحيحة لا يمكن أن تعارض القرآن معارضة حقيقية بل هي مبينة لمجمله أو مخصصة لعامه ومما يشار إليه أن علماء الحديث كانوا لا يرون فتح باب النقد العقلي للمتون على مصراعيه خلافا لغيرهم كالمعتزلة قديما والمستشرقين حديثا وبنفس الأمر كانوا لا يغفلون العقل في منهجهم النقدي بل راعوه في أربع مواطن:

(عند السماع، والتحديث، والحكم على الرواة، والحكم على الاحاديث).

المعابير التي حاكم إليها المحدثون الأحاديث

اعتمد المحدثون عند نقدهم المتون على معايير طبقوها تطبيقاً دقيقاً، وحكموا على بعض الرواة بالضعف بالنظر الى المتون فخدموا السنة ونفوا عنها كل دخيل منها

- ١- ان لا يخالف صريح القرآن الكريم.
 - ٢- أن لا يخالف متواتر السنة.
- ٣- ان لا يكون ركيك الألفاظ، بحيث لا يقوله بليغ أو فصيح.
 - ٤- ان لا يخالف سنن الله في الكون والإنسان.
 - ٥- أن لا يدعو للرذيلة والانحطاط بإنسانية الإنسان.
 - ٦- ان لا يكون فاسد المعنى لمخالفته لبدهيات العقول.
 - ٧- إن لا يخالف الحس والمشاهدة، كالحقائق العلمية.

٨- ان لا يشتمل على إفراط في الثواب العظيم على الفعل الصغير، أو المبالغة
 بالوعيد الشديد على الأمر الحقير.

- ٩- أن لا يكون متن الحديث قد سبق وطعن به أحد من السلف المعتبرين .
- ١٠- ان لا يخالف الحقائق التاريخية المعروفة عن أيام الرسول والصحابة.
 - ١١- أن لا يخالف القواعد العامة في الحكمة، والطب،والأخلاق.
 - ١٢ أن لا يخالف المعقول في العقيدة والصفات.
 - ١٣- أن لا يشتمل على سخافات يصان عنها العقلاء.
 - ١٤ أن لا يكون فيما تعم به البلوى والمحدث يتفرد بحديثه .
 - ١٥- ألا يكون ناشئاً عن باعث نفسي.

وعند النظر الى هذه المعايير نستطيع القول بانها تدور حول اربعة محاور رئيسية: أولًا: مخالفة القرآن الكريم.

اعتمد الصحابة على القرآن الكريم في نقد بعض المرويات وتبعهم بذلك المحدثين وردوا النصوص التي خالفت ظاهر نص القران الكريم من امثلة ذلك:

قال ابن تيميّة: ان طائفة زعموا أن من سب الصحابة لا يقبل الله توبته وإن تاب، ورووا عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، أنه قال: "سب أصحابي ذنب لا يغتفر "، وهذا الحديث كذب على النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يروه أحد من أهل العلم، ولا هو في شيء من كتبهم المعتمدة وهو مخالف للقرآن، قال تعالى: { إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ } ، هذا في حقّ من لم يتب.

وقال في حقّ التائبين: {قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الدُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ}.

ثانيًا: مخالفة السنة الصريحة الصحيحة.

مما يستدل به المحدثون على ضعف الحديث مخالفته للسنة الثابتة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من ذلك:

عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):" الوضوء مما مست النار، ولو من ثور أقط"، قال: فقال له ابن عباس: يا أبا هريرة، أنتوضاً من

الدهن؟ أنتوضاً من الحميم؟ قال: فقال أبو هريرة: يا ابن أخي، إذا سمعت حديثا عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلا تضرب له مثلا".

رد ابن عباس (رضي الله عنه) الحديث لمعارضته ما فعله النبي (صلى الله عليه وسلم)، فقال ابن عباس (رضي الله عنه): "أكل كتف شاة، ثم صلى ولم يتوضأ " ويؤيده حديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنه): "كان آخر الأمرين من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ترك الوضوء مما مست النار ".

ثالثًا: النظر العقلى.

وردت أحاديث انتقدها بعض الصحابة بالنظر العقلي، وينبغي أن يعلم أن المعارضة العقلية لدى الصحابة موجودة في نقد المتون لكنها تبع لثبوت نصوص معارضة عندهم فيعضدون ذلك بالنظر العقلى، ومن امثلة ذلك:

عن سعيد المقبري عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: " إذا حدثتم عني حديثاً تعرفونه ولا تتكرونه، قلته أو لم أقله، فصدقوا به"، فهذا الحديث وإن كانت رواته ثقات، فهو مما لا يجوز أن يكون مثله لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لا يأمر بتصديق من أخبر عنه ما لم يقله ويعارضه قوله (صلى الله عليه وسلم): "من حدث بحديث وهو يراه كذبًا، فهو أحد الكاذبين". رابعًا: بعده عن نور النبوة.

وهذا المعيار من أدقّ المعايير التي لا يمكن لأي أحد الخوض فيه إلا بعد أن يفني عمره في مدارسة الحديث وتذوق ألفاظه، فمن الأحاديث ما لا تحمل نور النبوة، وألفاظها ركيكة لا يمكن أن يقولها أفصح البشر (صلى الله عليه وسلم)، منها:

حديث: " لو كان الأرز رجلًا، لكان حليمًا ما أكله جائع إلا أشبعه" قال ابن القيم: فهذا من السَّمج البارد الذي يصان عنه كلام العقلاء فضلًا عن كلام سيد الأنبياء .

خامساً: مخالفة الوقائع الحسية أو التاريخ

من امثلة ذلك: القصة المشهورة أن بعض اليهود أظهروا كتاباً في زمن الخطيب البغدادي أدعو أنه كتاب الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وأنه يقول فيه بإسقاط الجزية عن أهل خيبر وفيه شهادات لبعض الصحابة، فعرضوه على الخطيب البغدادي فنظر فيه، وقال: إنه مزور دون أن ينظر في إسناده، وذلك لأن فيه شهادة

سعد بن معاذ، الذي توفي عقب غزوة الخندق سنة خمس من الهجرة، ومعلوم أن غزوة خيبر كانت في السنة السابعة من الهجرة، وفيه شهادة معاوية بن أبي سفيان، الذي اسلم يوم فتح مكة في السنة الثامنة من الهجرة، أي بعد غزوة خيبر.

خصائص المحدثين ممن نقدوا المتون

جمع العلماء المحدِّثون ممَّن نقدوا المتن خصائص عديدة من أهمِّها:

1- الغزارة المعرفية بالسنة والتضلع منها، وهذا لا يتحقق إلا بكثرة المطالعة والعيش مع ما ثبت من سنة المصطفى (صلى الله عليه وسلم)، ومدارسة احاديثه حتى تختلط بحياته وأنفاسه، فيصير عنده ملكة قوية يستطيع من خلالها أن يدرك ضعف المتون، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه (صلى الله عليه وسلم)، وما لا يصح · ٢- مجالسة أهل الحديث ومدارستهم والسَّماع منهم السنين الطوال والتبحر العميق بهذا العلم والاطلاع الواسع على الاخبار المروية ومعرفة أحوال الرواة السابقين وطرق الرواية ، والوقوف على الأحاديث التي نقدها المحدِّثون الكبار وصيارفة الحديث حتى يتضح له منهجهم وطريقتهم في ذلك، ويقف على الضوابط والقواعد التي استخدمها هؤلاء في نقدهم للرواية. فيتمكن من أدوات العمل النقدي.

سمات منهج النقد عند علماء المحدثين

ان كلام النقاد في الحديث ورواته انما كان من باب صيانة السنة وابعاد يد العابثين عنها باعتبار ذلك مهمة دينية يفرضها الشعور بالمسؤولية، وكان النقد عندهم وسيلة وليس غاية، فسلكوا مسلكا أخلاقياً وموضوعيا لم يقصدوا منه سوى بيان أهلية الحديث المقبول، أو الرواة للرواية دون المساس بجوانب حياتهم الأخرى، وامتاز منهجهم النقدي بسمات من ابرزها:

- ١- الدقة والأمانة العلمية والنزاهة في أصدار الحكم على الرواية .
- ٢- البحث العميق عند تتبع الرواة ومروياتهم، والموضوعية في أصدار الاحكام.
 - ٣- الأجمال في التعديل والتفصيل في الجرح.

مسالك النقاد في نقدهم للرواة والمرويات:

وتمثل جهد النقاد في الحكم على الرواة ومروياتهم في مسلكين:

أولا: تتبع الرواة واختبارهم من جهة العدالة والضبط، وتتلخص عمليات النقد في هذا الاتجاه بما يلي:

- ١- ضرورة تحديد سن طلب الرواي للحديث ومعرفة المميز من غيره .
- ٢ قبول رواية من عرف بالتدين واشتتهر بالحفظ والضبط وعدم التساهل في
 روايته للحديث.
 - ٣- لا بد من معرفة طبقات الرواة ومعرفة تاريخ تلك الطبقات .
 - ٤- احصاء شيوخ وتلاميذ الراوي وتحديد روايته عن شيوخه ورواية تلاميذه عنه.
- مقارنة رواية المشتركين في الشيخ الواحد للتأكد من ضبطهم واتقانهم والوقوف
 على الأخطاء والزيادات عند بعضهم.
- ٦ اعتماد مصطلحات في الجرح والتعديل وتصنيفها في مراتب حسب درجتة التوثيق والتضعيف .

ثانيا: مقارنة الروايات بعضها مع بعض ومقابلتها بعد جمعها، وسبرها، يفيد ذلك :

- ١- الكشف عن الرواة.
- ٢- تحديد جوانب التوثيق وخاصة من جهة ضبط الراوي.
 - ٣ بيان اسباب التجريح.
 - ٤- بيان أهمية ما يرويه، ومدى صلاحية مروياته .

وتتمثل عمليات النقد في هذا الجانب في:

- أ -التأكيد على ضرورة الاتصال بين حلقات الاسناد حيث يحدد كل راوي من رواة الاسناد طريقته في تحمله من شيخه.
- ب وضع مسميات لمراتب القبول والرد بالنسبة لهذه الاسانيد أو المتون فيعرف بذلك الصحيح والحسن والضعيف والموضوع والمرسل والمعضل وغيرها.
- ج- تتبع طرق الاحاديث لتمكن من الحكم عليها حكما اقرب ما يكون الى الصحة.
- د- التعرف على العلوم الاخرى مثل علم الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والمدرج والغريب واسباب ورود الحديث.

منهجية علماء الحديث في التصنيف وأهم الكتب:

اعتنى الأئمة المحدثون في (نقد الحديث) عناية فائقة، وصنفوا في هذا الفن العديد من المصنفات وتنوعت مناهجهم وطرقهم في التصنيف، ومن أهمها:

1- المصنفات التي اعتمدت طريقة المسانيد، حيث قام المصنف بجمع أحاديث كل صحابي على حدة ثم عمد إلى نقد بعضها وبيان عللها، كالمسند المعلل، ليعقوب ابن ابي شيبة.

Y- المصنفات التي اعتمدت طريقة المسانيد، ولكن بجمع أحد احاديث المشهورين بالرواية من الرواة ، ثم اخراج ما فيها من العلل، أو ما شابه ذلك كما فعله علي بن المديني بأحاديث سفيان بن عبينه.

٣- المصنفات التي اعتمدت جمع الأحاديث على الموضوعات، والابواب الفقهية ،
 ثم استخراج عللها، كالعلل، لابن ابي حاتم.

3- المصنفات التي اعتمدت في تدوين مادة النقد، سواء تعلق ذلك بالرواة، أو بمتون الاحاديث أو مسانيدها، نحو سؤالات الدارمي لابن معين، وسؤالات ابي داوود، لأحمد بن حنبل، وسؤالات الحاكم، للدارقطني.

٥- ما كتب بالاساس على أنه في الرواة ، فحوى مادة نقدية في علل الاحاديث ومتونها ، كالعلل ومعرفة الرجال ، للامام احمد.

٦- ما كتب بالاساس على أنه في علل الحديث، فحوى مادة نقدية في الرجال، مثل
 كتب الموضوعات ككتاب اللاليء المصنوعة في الاحاديث الموضوعة للسيوطي.

٧- ما عرفه من كتب علوم الحديث التي تكلمت على الرواة او على الاحاديث في ابواب خاصة مثل: كتاب النكت على مقدمة ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر.

للاستزادة راجع:

- ٥ الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي.
- منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للمعلمي
- مقاييس نقد متون السنة، للدكتور مسفر، الدميني.
 - جهود المحدثين في نقد المتن، لمحمد الجوابي.
- نقد المتن بين صناعة المحدثين ومطاعن المستشرقين، لدكتور نجم خلف.